



الجمهورية اللبنانية
الهيئة المنظمة للاتصالات

**كلمة الدكتور كمال شحادة
رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي
"الهيئة المنظمة للاتصالات"**

**ورشة عمل تحضيرية لإطلاق خدمات "الحزمة العريضة":
توضيح شروط دخول الأملاك العامة واحتياجات المباني الجديدة**

**الخميس 26 شباط 2009
فندق "جفينور - روتانا" - بيروت**

معالي الوزراء
أيها السيدات والسادة
أيها الحفل الكريم

يطيب لي، بدايةً، أن أرحّب بكم أفضلَ ترحيبٍ في أعمال ورشتنا المهمة هذه.

وهي ورشة تتجلى أهميتها في كونها تعكس رؤية "الهيئة المنظمة للاتصالات" في ما يتعلق بتمكين لبنان من إطلاق خدمات "الحزمة العريضة" في أقرب وقت ممكن، وتوصيل الألياف الضوئية إلى المنازل والشركات خلال عامين أو ثلاثة.

وقد أدركت الحكومة اللبنانية أهمية سوق الاتصالات بوصفه رافعة للتنمية الاقتصادية، وأكدت في بيانها الوزاري التزامها فتح هذا القطاع أمام المنافسة، وأعلنت سعيها إلى تنفيذ عدد من البرامج والخطوات، ومن بينها تحسين وتطوير خدمات "الحزمة العريضة"، وإصدار التراخيص اللازمة، بغية تشجيع استثمارات جديدة في مجال الألياف البصرية وغيرها من التقنيات، وتحقيق استعمال فعال لحيز الترددات اللاسلكية الوطنية عبر تنظيمها، فضلاً عن فتح بوابات العبور للاتصالات الدولية من أجل زيادة سعتها وتحسين خدماتها وتخفيض أسعارها.

إننا في الهيئة المنظمة، نريدُ لبلدنا، بمختلف مناطقها، أن يكونَ في أقربِ فرصةٍ ممكنةٍ موصولاً بالشبكة العالمية العالية السرعة، عبر الألياف الضوئية وخدمات الإنترنت السريع.

لبلوغ هذه الغاية، تعكف الهيئة المنظمة على إعداد دفتر الشروط لخدمات الترخيص للحزمة العريضة الوطنية، تمهيداً لإطلاق المزايمة الخاصة بها خلال الأشهر القادمة.

كما منحت الهيئة التراخيص اللازمة لعمل الشركات الموجودة، فضلاً عن إصدار التراخيص لشركات إنترنت جديدة.

وقد أقرّ مجلس إدارة الهيئة في العاشر من شباط الجاري نظام التراخيص الممنوحة لمقدمي الخدمات، ونظام إدارة والترخيص للترددات.

وقد وافق مجلس شورى الدولة على مشاريع الأنظمة التالية بعد إبداء ملاحظاته بشأنها: نظام الترابط، نظام القوة التسويقية الهامة، نظام نوعية الخدمة ومؤشرات الأداء الأساسية، ونظام الموافقة على أنواع المعدات.

أيها السيدات والسادة

لا يفوتكم أن خدمات الحزمة العريضة لا تتوافر اليوم في لبنان بكل تقنياتها، بما فيها التلفزيون التفاعلي والفيديو كونفرنس والتحكم بالأبنية الذكية وغيرها من الخدمات، والتي لا يمكن تأمينها للبنانيين والمقيمين إلا من خلال ما سنطرحه في ورشتنا اليوم.

هذا ما سوف نركّز عليه معكم في هذه الورشة، التي تندرج في سياق التحضير لإطلاق خدمات الحزمة العريضة، وذلك من خلال عرض ومناقشة مشروع مرسوم أعدته الهيئة المنظمة لتسهيل إجراءات دخول الشركات المرخص لها إلى الأملاك العامة، لإنشاء الشبكات وفق ما نص عليه قانون الاتصالات.

ويحدد مشروع المرسوم المذكور شروط استخدام الأملاك العامة والإجراءات التي تخضع لها طلبات الترخيص بالاستخدام، وتحديد الأسس لتوزيع الأعباء والتعويضات والرسوم.

وسوف يُحال هذا المشروع على جانب وزير الاتصالات لاستصداره وفق الأصول عن مجلس الوزراء، فور الانتهاء من عملية الاستشارات.

كما سنعرضُ ونناقشُ معكم مشروعَ مرسومٍ آخر يتعلق بجهوزية المباني الجديدة للارتباط بشبكة خدمات الحزمة العريضة. إذا لا يكفي أن نمُدّ الشبكات تحت الأرض من دون التخطيط مسبقاً لكيفية ربط المباني بها.

ويحدّد هذا المشروع احتياجات المبنى الجديد لتحملّ خدمات الحزمة العريضة، ومن المتوقع أن يصدر كملحق لقانون البناء بعد استكمال الاستشارات بشأنه وإحالاته على جانب المديرية العامة للتنظيم المدني لاستصداره وفق الأصول المرعية الإجراء.

ويمكن تلخيص أهمية هذين المشروعين بما يلي:

أولاً، مشروع مرسوم تحديد شروط استخدام الأملاك العامة:

- سوف يسمح للبنان أن يكون لديه سوقاً تنافسية للحزمة العريضة، يعمل فيها عدد من شركات تبني شبكات ألياف ضوئية، وتتنافس لتقديم أفضل الخدمات.
- هذا يسرّع انتشار شبكات الألياف الجديدة جذرياً، فضلاً عن كونه يخفض تكلفة إنشائها، لأن الأعمال المدنية تعادل 60 إلى 70 في المئة من تكلفة بناء هذه الشبكات.
- سيؤمّن ذلك للدولة مردوداً أعلى، من خلال المزايدة على هذه الشبكات والحصول على عروض مرتفعة أكثر للرخص. إذ لا شك أن الشركة ستدفع أكثر لأن تكلفتها ستكون أقل بسبب وجود الشبكات اللازمة لتمديداتها. كما ستحصل الدولة على مداخيل سنوية من تأجير خدمة الوصول إلى هذه المسالك والمجاري.
- سوف يسمح هذا المرسوم بتوصيل أشغال عامة مرة واحدة بدلاً من تعطيل حركة الناس وأعمالهم مرات عدّة.
- توضيح العلاقة بين مُقدّمي خدمات الاتصالات والإدارات المختصة، عن طريق تحديد حقوق وواجبات كل منهم، بما ينعكس إيجاباً على سرعة إنشاء الشبكات عن طريق استخدام البنى التحتية الحالية، لا سيما المسالك العائدة لوزارة الاتصالات، وتنظيم الأشغال على الأملاك العامة، وخصوصاً الطرقات، وتأمين واردات إضافية لهذه الإدارات.

■ توضيح وتحديد دور الهيئة المنظمة في هذا الموضوع، بما يساعد على حل التباينات بين الإدارات المختصة ومقدمي الخدمات.

■ تحديد أسس توزيع الأعباء والتعويضات والرسوم، بما يؤمن واردات معقولة للإدارات المختصة نتيجة لإشغال الأملاك العامة من جانب مقدمي الخدمات.

وأهم ما في هذا المشروع أنه يدخل لبنان في عصر "الحزمة العريضة"، ويضع لبنان على الخط السريع للالتحاق بالدول المتطورة.

ثانياً، البنى التحتية الضرورية ضمن المباني:

● التحضير الاستباقي للمباني الجديدة لاستيعاب خدمات الاتصالات الجديدة، ومن ضمنها خدمات الحزمة العريضة، ما يؤدي الى تخفيض تكاليف إنشائها، ويسهل عملية وصولها إلى المشترك النهائي، وهذا ما يُعتبر عامل تميّز مهماً.

● سهولة انتشار خدمات الحزمة العريضة فور إنجاز شبكة النفاذ في المنطقة التي يقع فيها المبنى.

● إتاحة المجال أمام شركات إنشاء الأبنية كي تمنح الشقق والمكاتب الجديدة التي تبنيتها، ميزةً إضافيةً بتكلفة زهيدة جداً نسبة إلى تكاليف البناء المجمل.

أيها الحضور الكريم

إن تقديم خدمات الاتصالات المختلفة هو عبارة عن سلسلة من الحلقات المترابطة، بدءاً من إصدار التراخيص، مروراً بإنشاء الشبكات، وصولاً إلى توصيل الخدمة للمواطن في مكان تواجدِه، ثابتاً كان أو متحركاً، بنوعية جيدة وأسعار مقبولة، مع ضمان خيارات متعددة له.

ومع صدور قانون الاتصالات رقم 431 عام 2002، أُقر تحرير القطاع وتنظيمه، وأنيط بهيئتنا صلاحية هذا التنظيم، بما في ذلك إصدار الأنظمة وإعداد

ومن أجل تأمين سلسلة الحلقات المترابطة هذه، دأبت الهيئة منذ إنشائها على التحضير لإنجاز هذه المهمة في مجالات مختلفة، ونورد منها ما يلي:

1. إعداد ما هو ضروري ومطلوب من أجل إصدار التراخيص المختلفة، ومن ضمنها تراخيص خدمات الحزمة العريضة، وإعداد الأنظمة الضرورية لضمان سوق تنافسية وشفافة.

2. تحضير الأرضية المناسبة لتسهيل عمل الشركات المرخص لها، وخصوصاً لجهة تنظيم موضوع استخدام الأملاك العامة لإنشاء شبكات الاتصالات عملاً بالمادة 35 من قانون الاتصالات 431، والتي تتطلب جهداً كبيراً وتعاوناً مستمراً بين الهيئة والوزارات المعنية ومقدمي الخدمات المرخص لهم.

3. ضمان وصول الخدمات إلى المشترك، وخصوصاً خدمات النطاق العريض، لجهة استكمال توصيل الشبكة إلى داخل المباني، حيث تبين للهيئة أنه لا توجد أنظمة تفرض وجود حد أدنى من البنى التحتية ضمن الأبنية لاستيعاب خدمات الاتصالات الجديدة.

وبناءً على ما تقدم، أعدت الهيئة مشروع المرسومين الذين تطرقت إليهما آنفاً، وسوف تناقشهما معكم في ورشة العمل اليوم.

أيها السيدات والسادة

سوف نستفيد من ملاحظاتكم واقتراحاتكم التي سنسمعها منكم مباشرة اليوم أو تلك التي ستزودوننا بها لاحقاً، وسنعمل كل ما هو ضروري لأخذها بعين الاعتبار وتعديل المشروعين على أساسها كما ينبغي.

مع إقرار المرسوم الخاص بالأملاك العامة، سيصبح لدى لبنان أنظمة اتصالات شبيهة بالأنظمة الموجودة في الدول المتقدمة، في ما يتعلق بخدمات الحزمة العريضة، بما يتطابق مع أفضل المعايير العالمية.

وأودّ أن أحيطكم علماً بأننا سنوزّع على حضراتكم قرصاً مدمجاً يحتوي على ملف الاستشارات المتعلقة بهذين المشروعين، ونأمل من المختصين إعداد ملاحظاتهم وتعليقاتهم بأسرع وقت ممكن خلال 3 أسابيع من تاريخه إذا أمكن.

أجدّ شكري لكم على حضوركم، ودعمكم الداعم لعمل الهيئة المنظمة، ولا شك في أن النقاش معكم اليوم سوف يكون مثمراً كي نتمكّن من تقديم الأفضل إلى أهلنا ووطننا.

- إنتهى -